



OMAN

كلمة سلطنة عمان أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

كيوتو، اليابان، ١٢-٧ مارس ٢٠٢١م

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة، الحضور الكريم

يسر وفد بلادي سلطنة عمان أن يتقدم للسيد الرئيس بالتهنئة على انتخابه رئيساً

لأعمال هذا المؤتمر. كما يهنئ أعضاء المكتب. متمنين لكم جميعاً التوفيق والنجاح. كما يسرنا

أن نشكر حكومة اليابان على استضافتها لأعمال هذا المؤتمر، والأمانة العامة على جهودها،

وحسن إعدادها لأعماله.

السيد الرئيس، السادة الحضور

إن بلادي سلطنة عمان تولى العدالة الجنائية أهمية خاصة. وتؤمن أن العدالة الجنائية

وسيادة القانون ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك أكد النظام الأساسي للدولة

على أن العدل هو أساس الحكم في البلاد. ونص على سيادة القانون. وأن الجميع سواسية

أمامه، ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة.





كما نص النظام الأساسي على أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة، وقوامه التعاون، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكفل إقامة نظام إداري سليم، يحقق العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن احترام النظام العام. ويتيح مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. وأكد على توثيق عرى التعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، ومراعاة الموائيق والمعاهدات الدولية والإقليمية.

ونص النظام الأساسي للدولة صراحة على أن السلام هو هدف الدولة. وأنه لا تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي. وأن التقاضي حق مكفول للناس أجمعين. وأكد على أن السجون هي دور للإصلاح والتأهيل، وتخضع للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان أو يعرض صحته للخطر.

كما أكد على أن السلطة القضائية مستقلة. ولا سلطان على القضاة لغير القانون، ولا

يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.







وجرم قانون الجزاء جميع أشكال العنف، وعدّ الترويج لكل ما يثير النعرات أو الفتن أو الشعور بالكراهية أو الفرقة بين سكان البلاد من الجنايات الخطيرة.

كما أصدرت سلطنة عمان قانون مكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنشأت العديد من اللجان الوطنية المتخصصة، ونفذت حكومة السلطنة العديد من الندوات وحملات التوعية والدورات التدريبية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، واعتمدت خطة وطنية للأعوام القادمة.

وإيماناً أن الإحصاءات هي الركيزة الأساسية لرسم السياسات والاستراتيجيات في كل مجال، أنشأت سلطنة عمان مركزاً وطنياً للإحصاء، يعنى بجمع ودراسة وتحليل البيانات من مصادرها الرسمية، وفي مجال العدالة الجنائية، يدرس الادعاء العام مؤشرات الجريمة وأسبابها وأماكن انتشارها، ويتخذ من الإجراءات ما يضمن مكافحتها، ويعلن ذلك في مؤتمر سنوي بداية كل عام. كما يقترح تعديل بعض التشريعات بما يحقق هذا الغرض.

إن سلطنة عمان تؤمن بأهمية التعاون الدولي، لاسيما في مجال مكافحة الجريمة.

لذلك انضمت السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة



الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبرتوكولاتها الثلاث. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تهتم سلطنة عمان بمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لذلك تحرص على المشاركة فيها، وتؤكد على أهميتها وإسهامها الفاعل في رسم سياسات ناجحة لمنع الجريمة ومكافحتها. وإقرار معايير دولية في مجال العدالة الجنائية، تساعد المجتمع الدولي على مكافحة الجريمة بشتى أنماطها. وتعزيز التعاون الدولي.

أخيرا إن سلطنة عمان تؤكد على أهمية العناية بالتعليم ونشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع لمكافحة الجريمة، لاسيما الأنماط الحديثة منها.

وفي الختام، ترحو سلطنة عمان كل التوفيق والنجاح لأعمال هذا المؤتمر.

شكرا السيد الرئيس

نصر بن خميس الصواعي

المدعي العام

سلطنة عمان



صفحة ٤ من ٤